



annd

Arab NGO Network for Development  
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

# التقرير السنوي ٢٠١٧





## ١. الراصد العربي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

الراصد العربي هو أداة بحث تستخدمها شبكة المنظمات غير الحكومية العربية للتنمية لتعزيز دور المجتمع المدني في مراقبة السياسات الاجتماعية والاقتصادية من خلال مقارنة حقوقية. من خلال إصدار تقرير كل سنتين منذ العام ٢٠١٢، يركز الراصد العربي على السياسات الوطنية، والإقليمية، والعالمية، بالإضافة إلى العوامل المؤدية لخرق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. ويستعين الباحثون بتحليل كمية ونوعية على المستوى القطري لبلورة توصيات تستخدم في عمل شبكة المنظمات غير الحكومية العربية للتنمية في المناصرة. كما يتم تقديم دراسات حول محاور محددة وتحليل إقليمية لتأمين نظرة شاملة عن الموضوع المختار. بنتيجة ذلك، بات تقرير الراصد العربي آلية بحث رئيسية في صلب عمل المناصرة لدى الشبكة.

حتى اليوم، قامت الشبكة بنشر ثلاثة تقارير للراصد:

- تقرير الراصد العربي لعام ٢٠١٢ عن حق العمل وحق التعليم
  - تقرير الراصد العربي لعام ٢٠١٤ عن الحماية الاجتماعية
  - تقرير الراصد العربي لعام ٢٠١٦ عن العمل غير المهيكل
- وفي نهاية عام ٢٠١٨ ستصدر الشبكة تقريراً عن الحق في الغذاء.

### الأنشطة المنجزة:

أ) إطلاق تقرير الراصد العربي لعام ٢٠١٦ في بيروت والقاهرة في الثامن والتاسع من أيار/مايو ٢٠١٧: ففي الثامن من أيار/مايو ٢٠١٧، أقامت شبكة المنظمات غير الحكومية العربية للتنمية، بالتعاون مع معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية، ورشة عمل في الجامعة الأميركية في بيروت لإطلاق "الراصد العربي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ٢٠١٦: العمل غير المهيكل". وفي اليوم التالي، تم إصدار التقرير في القاهرة، بالتعاون مع الجامعة الأميركية في القاهرة، ومنتدى البحوث الاقتصادية، والجمعية المصرية لتعزيز المشاركة المجتمعية في مركز المنتدى في العاصمة المصرية. بالإضافة لإطلاق التقرير، هدفت ورشتا العمل إلى البدء بنقاشٍ جدي وشامل عن العمل غير المهيكل في المنطقة العربية.

"العمل غير المهيكل ليس مسألة جانبية في البلاد العربية، بل مكون رئيسي في الاقتصادات العربية الحديثة وتوزيع العمل. وعليه، فإنه محكوم عليه بالتوسع في ظل السياسات الحالية". سمير العيطة رئيس منتدى الاقتصاديين العرب والباحث الرئيسي في تقرير راصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية 2016: العمل غير المهيكل.

يحتوي تقرير الراصد العربي لعام ٢٠١٦ على جزئين أساسيين. الجزء الأول يبحث في المضمون العالمي والإقليمي، عبر تحليل التقارير الوطنية والبيانات والإحصاءات العالمية. كما يتضمن دراسة عن العلاقة بين العمل غير المهيكل والسياسات النيوليبرالية، والهجرة، والبعد الجندري أو النوع الاجتماعي. الجزء الثاني يشمل تقارير وطنية من الجزائر، والبحرين، ومصر، والعراق، والأردن، ولبنان، وموريتانيا، والمغرب، وفلسطين، والسودان، وسوريا، واليمن. وقد توصل التقرير إلى عددٍ من الإستنتاجات المهمة، منها "أن أعلى نسبة عمل غير مهيكل تكمن في البلاد التي تمارس أقل القوانين صرامةً وبيروقراطيةً، والعكس صحيح. مما يناقض الفكر السائد بأن اللانظام وليد القوانين الصارمة والبيروقراطية". كما استخلصت أن "العمل غير المهيكل في البلاد العربية معظمه عملٌ مأجورٌ، ما عدا الحالات النادرة، مما ينفي الفكر القائل بأن العمل غير المهيكل إختياري، بما أن الشباب المنخرط في سوق العمل حديثاً لا يملك خياراً إلا أن يقبل بأي مصدر رزق بغض النظر عن قلته أو ديمومته".

ب) تقديم نتائج تقرير الراصد العربي لعام ٢٠١٦ في الاجتماعات الدولية:

شارك الباحث الرئيسي في الراصد العربي ٢٠١٦ في اجتماعات دولية، وقدم النتائج الرئيسية للتقرير، بما في ذلك:



- الاجتماع الثاني عشر لفريق الخبراء حول إحصاءات القطاع غير الرسمي في منظمة العمل الدولية في ٣ و٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، والذي ركز على الاحصاءات والتحديات التي تواجه العمل غير المهيكّل.
- الاجتماع السنوي لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي - منتدى المجتمع المدني في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، والذي غطى الأبعاد الجندرية للعمل غير المهيكّل.

#### ج) بدء التحضيرات لتقرير الراصد العربي لعام ٢٠١٨

بدأت التحضيرات لتقرير راصد ٢٠١٨ كما في السنوات الماضية بإجتماع خبراء عُقد في العاشر من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ لمناقشة الأفكار الرئيسية المرتبطة بموضوع الراصد الجديد. وأكدت مباحثات الخبراء أن سلامة الغذاء والوصول إليه أمرٌ لا يحدد جغرافياً، بل يعتمد على آليات السوق المتبعة. كما ذكرت بضرورة الانتقال من الأمن الغذائي إلى السيادة الغذائية. حيث أن الموضوع الأخير يضع القرار في أيدي المجتمعات المحلية ويضمن سيادة السياسات الغذائية التي تعتمد على الاستدامة والتنمية الزراعية. في هذا السياق، تم تفصيل أمّاط السياسة النيوليبرالية، والتجارة والاستثمار، والإنتاج والإستهلاك مع كل تأثيراتها على السيادة الغذائية.

## ٢. أجندة ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة

تم اعتماد أجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، وتضمنت إعلان ثلاثة عشرة هدفاً و١٦٩ غاية. وكانت المرحلة التحضيرية للأجندة شاملة للغاية، محولةً مسارها بشكلٍ لافت بعيداً عن الأجندة الإنمائية السابقة، أي الأهداف الإنمائية للألفية، مع التأكيد على أجندة تحويلية لن تترك أحداً "خلف الركب"، كما وعدت أجندة ٢٠٣٠، الأمر الذي سيشكل حالة اختبار حقيقية لنجاح الأجندة. من هذا المنظور، يكون التنفيذ الفاعل، والمراقبة، والتقييم من أساسيات النجاح. كما يجب إشراك كل عناصر التنمية في سبيل مبدأ المساواة المتبادلة. بما أن شبكة المنظمات غير الحكومية العربية للتنمية شبكة إقليمية، فقد قامت بتوفير مساحة لتبادل الخبرات بين منظمات المجتمع المدني قبل تبني أجندة ٢٠٣٠ لتتيح المجال لهذه المنظمات بتقديم توصياتها للأجندة وتعزيز مناصرة المجتمع المدني لأجندة حقوقية. وأخذت الشبكة علي عاتقها تنفيذ عدد من أنشطة تنمية القدرات، كما أتاحت الوصول إلى موارد عن المساواة المتبادلة، مع التركيز على الأدوار المختلفة التي تضطلع فيها الجهات الفاعلة في التنمية في إطار أجندة ٢٠٣٠.

بالإضافة إلى ذلك، وبدءاً من اعتماد وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، انخرطت الشبكة في الرصد الفاعل وساهمت مع أفرادها وشركائها بالمراجعة الوطنية كجزء من مجموعة التفكير، وهي مبادرة رصد جديدة لأجندة ٢٠٣٠. وفي الوقت الحاضر تنفذ الشبكة مشروعاً بعنوان "تعميم أهداف التنمية المستدامة في أجندة المجتمع المدني العربي".

"يشكل الاحتلال الأجنبي والنزاعات المسلحة والحروب تحديات رئيسية حتى قبل البدء بالحديث عن الاستقرار والإصلاحات السياسية الأساسية. ومن الواضح أنه لا توجد تنمية بدون سلام ولا سلام بدون تنمية. وعلاوة على ذلك، فإن التحديات الممنهجة، التي هي نتيجة الإستبداد النيوليبرالي المستمر بعد الانتفاضات العربية، تسير جنباً إلى جنب مع تدابير التقشف والسياسات الاقتصادية النيوليبرالية التي تفرضها وتروج لها أساساً المؤسسات المالية الدولية وغيرها من الشركاء". زياد عبد الصمد المدير التنفيذي لشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

### الأنشطة المنجزة:

- أ) أقيمت جلسات حوار وطنية حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في مصر، ولبنان، وتونس، والأردن لمناقشة التقارير الوطنية والمباشرة بتقييم وطني شامل يتعمق في مسار تنفيذ أجندة ٢٠٣٠ والمبادرات الإصلاحية الاجتماعية والاقتصادية.
- مصر: في ٢٨-٢٩ آذار/مارس ٢٠١٧ بالتنسيق مع الجمعية المصرية لتعزيز المشاركة المجتمعية والمركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية.
  - لبنان: في ٤-٥ نيسان/أبريل 2017 بالتنسيق مع معهد عصام فارس للسياسة العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت، والمرصد اللبناني لحقوق العمال والموظفين، والمركز اللبناني للتدريب النقابي، والحركة الاجتماعية، والجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية.

ب) تم تنظيم جلسة مصادقة على دليل الموارد "أجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة: دليل للممارسين" في ١٦ و١٧ حزيران/يونيو ٢٠١٧، جمعت بين الفاعلين التنمويين الرئيسيين لمناقشة النتائج والتوصيات المتضمنة في الدليل وللتوسع في تنفيذ الأجندة على المستوى الوطني والإقليمي. وقد قدم المشاركون من المجتمع المدني، والنقابات العمالية، والأكاديميون حالات من المستويات الوطنية لضمان تبادل أفضل الممارسات والمعلومات التي تم اكتسابها. هذا ويغطي الدليل بشكل أساسي الأهداف رقم ١، و٨، و١٠ و١٦. تفاصيل جلسة المصادقة متوفرة على: <http://www.annd.org/data/item/pdf/514.pdf>

ج) تم تنظيم المؤتمر الإقليمي حول "دور منظمات المجتمع المدني في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة" في ٣ و٤ تموز/يوليو ٢٠١٧ في مقر جامعة الدول العربية في العاصمة المصرية، القاهرة. وكان المؤتمر قد أعد كجزء من تنفيذ العقد العربي لمنظمات المجتمع المدني، بالتعاون

مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (مديرية منظمات المجتمع المدني)، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا). وقد سلط الاجتماع الضوء على التحديات الرئيسية التي تواجهها منظمات المجتمع المدني العربية، وأهمها إنعدام الحوار بين الأطراف المؤثرة في مختلف البلاد العربية، بالإضافة إلى إقصاء منظمات المجتمع المدني عن المشاركة في العديد من عمليات التخطيط التي تستدعي مقارنة شاملة مبنية على التنمية البشرية المستدامة، وحقوق الإنسان، والحريات العامة، والديمقراطية كأسس لتحقيق التنمية. تقرير الاجتماع متوفر على الرابط التالي :

<http://www.annd.org/data/file/files/Agenda2030-LAS-2017-Conference%20Report-Final.pdf>

د) شارك وفد من الشبكة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٧، وأثار هواجس المجتمع المدني بشأن تنفيذ أجندة ٢٠٣٠ في المنطقة العربية. تألف الوفد من ممثلين عن المجتمع المدني من لبنان، والأردن، ومصر، وفلسطين، والمغرب. وخلال اجتماع المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٧ أصبح الأردن البلد العربي الثالث الذي يشارك في عملية الاستعراض الوطني الطوعي، بعد مصر والمغرب في عام ٢٠١٦. وكما في كثير من بلاد العالم، تتأخر المنطقة العربية في تنفيذ أجندة ٢٠٣٠. فالتحديات الهيكلية على المستويات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية مستمرة، وكذلك عدم المساواة. وتفتقر البلاد العربية إلى خارطة طريق تنفيذية، ولا زالت تحاول إيجاد وسائل لدمج عوالم التنمية المستدامة الثلاثة في هيكلية مؤسساتها، وخططها الوطنية، وميزانياتها. وكما يؤكد الإعلان الوزاري الذي اعتمده المنتدى السياسي الرفيع المستوى، ينبغي التعجيل بوتيرة التنفيذ. وقد أصدر أعضاء الوفد بياناً على اثر الحصيلة الوزارية للاجتماع، وهو متوفر على الرابط التالي: <http://www.annd.org/english/itemId.php?itemId=532>

ج) رصدت شبكة المنظمات غير الحكومية العربية للتنمية تنفيذ أجندة ٢٠٣٠ وبلورت تقارير إضاءة وطنية، في إطار تنفيذ مشروع صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية المعنون "تعميم أهداف التنمية المستدامة في جدول أعمال المجتمع المدني العربي". تم نشر تقرير الإضاءة من قبل الشبكة، ومركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وشبكة بدائل التنمية مع النساء لعصر جديد (DAWN)، ومنتدى السياسات العالمية، والاتحاد الدولي للخدمات، والراصد الاجتماعي، ومجموعة التنمية الدولية، وشبكة العالم الثالث، وبدعم من مؤسسة فريدريش إيبيرت. تمحورت التقارير الوطنية لأهداف التنمية المستدامة ٢٠١٧ حول دور القطاع الخاص. فكما أظهرت الإضاءة، "في العقود الأخيرة، أدى الجمع بين أيديولوجية النيوليبرالية، وضغط الشركات، والسياسات المالية الرجعية، وتجنب الضرائب والتهرب الضريبي إلى إضعاف شديد للقطاع العام وقدرته على توفير السلع والخدمات الأساسية. هذه الاستراتيجيات المؤسسية والسياسات المالية والتنظيمية عينها أتاحت التراكم غير المسبوق للثروة الفردية وزيادة تركّز الأسواق. ويستخدم مؤيدو الخصخصة والشراكة بين القطاعين العام والخاص هذه الاتجاهات لتقديم القطاع الخاص على أنه الأكثر فعالية في توفير الوسائل اللازمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ولكن العديد من الدراسات إلى جانب تجارب المجتمعات المعنية أظهرت أن الخصخصة والشراكة بين القطاعين العام والخاص أدت إلى مخاطر وتكاليف غير متكافئة للناس والمحفظة العامة." وتسلط تقارير وطنية من الأردن، ولبنان، وتونس، ومصر الضوء على دور القطاع الخاص في التنمية، وتتضمن حالات انتهاك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. تم إطلاق تقرير الإضاءة ٢٠١٧ خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى في تموز/يوليو عام ٢٠١٧. تقرير الإضاءة على التنمية المستدامة ٢٠١٧ متوفر على الرابط التالي:

<http://www.socialwatch.org/report2017>

"لضمان تحقيق أولويات التنمية المستدامة في المنطقة العربية، من الضروري وضع إطار قوي للرصد والتقييم لمتابعة التقدم المحرز وتحديد مجالات الاهتمام ورصد الموارد المالية المخصصة للأولويات المقررة وتقييم الأثر العام للسياسات والبرامج الرئيسية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وكشبكة إقليمية للمنظمات الغير الحكومية، تنشط شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية في الرصد الفاعل لاجندة ٢٠٣٠ على المستويين الوطني والإقليمي. فيما يختص بالمواضيع الجوهرية، تنظر الشبكة إلى الأجندة بعين ناقدة، وتلوم الأجندة على اعتمادها نهجاً غير إلزامي بالإضافة إلى ضعف البعد المتعلق بحقوق الانسان لديها." د. محمد سعيد السعدي، باحث في شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية ، المغرب.



من جهةٍ أخرى، قدمت الشبكة خمسة تقارير عن مشروع صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية من مصر، وتونس، والأردن، ولبنان والمغرب. وهي عبارة عن لمحات من التحديات الإنمائية ومطالب المجتمع المدني الرئيسية، مستندةً أيضاً على نتائج ورشات العمل الوطنية. كما أطلقت الشبكة العمل على المنصة الإلكترونية التي ستوفر حيزاً مرئياً لمجموعات المجتمع المدني التي تدمج أهداف التنمية المستدامة في جدول أعمالها لتبادل المعلومات ونشر البحوث والحصول على الموارد الرئيسية.

د) نظمت الشبكة ورشات عمل دولية حول تعزيز السياسات العامة من أجل تنفيذ أجندة ٢٠٣٠ من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ بالتعاون مع معهد عصام فارس للسياسة العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت. خلال هذا الحدث تم إطلاق تقرير الإضاءة ٢٠١٧. وقد أتاحت ورشات العمل، إلى جانب مشاركة مجموعة التفكير، مساحة لتبادل الخبرات والاستراتيجيات بين ممثلي المجتمع المدني الوطني، والإقليمي، والعالمي. ركز الاجتماع على الناس والكوكب، والشراكة العامة والخاصة، بالإضافة إلى تبادل خبرات منظمات المجتمع المدني بما يتعلق بإجتماع المنتدى السياسي الرفيع المستوى. تم تحميل فيديوهات من الحدث على الرابط التالي: <http://www.annd.org/english/itemId.php?itemId=566>

هـ) شاركت الشبكة بعددٍ من الاجتماعات الدولية والإقليمية، حيث عرضت لاهتمامات المجتمع المدني حول تنفيذ خطة ٢٠٣٠ الإنمائية، والتحديات الرئيسية بوجه تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة. وشكلت هذه الاجتماعات مناسبة لتسليط الضوء على مشاكل إقليمية هيكلية تعيق تنفيذ أجندة التنمية: ومن ضمنها:

- o الإحتلال، والحرب، والصراعات، وإنعدام الأمن والاستقرار، فلا يمكن إحداث التنمية من دون سلام، ولا سلام من دون تنمية.
- o استمرار الاستبداد النيوليبرالي بعد الانتفاضات العربية.
- o الإجراءات التقشفية والسياسات الاقتصادية النيوليبرالية التي يفرضها ويروج لها الاتحاد الأوروبي والمؤسسات المالية الدولية في المنطقة.

## ٣. رصد تأثير سياسة الاتحاد الأوروبي في المنطقة

يعتبر الاتحاد الأوروبي شريكاً أساسياً للمنطقة العربية. وبعد مراجعة سياسة الجوار الأوروبية في عام ٢٠١٥، جرت مبادلات ثنائية مع دول جوار جنوب البحر الأبيض المتوسط لاعتماد أولويات الشراكة في أواخر عام ٢٠١٦. ومن ناحية أخرى، استمرت عمليات الجوار المهيكلة كما وردت في الاستراتيجية العالمية للاتحاد الأوروبي لعام ٢٠١٦، والتي تدعو إلى مشاركة أقوى مع المجتمع المدني في البلدان الشريكة. وقد اعتبرت سياسة الجوار الأوروبية الجديدة "الاستقرار" عاملاً أساسياً وأقرت بأن أسباب انعدام الإستقرار تكمن غالباً خارج المجال الأمني. هذا وبلغت المخاوف الأمنية الأوروبية ذروتها خلال تنفيذ سياسة الجوار الأوروبية في عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧، بسبب عدة هجمات إرهابية على أوروبا وتدفق المهاجرين. وفي سبيل التطرق للأسباب الجذرية للهجرة، وخلق فرص عمل، أطلق الإتحاد الأوروبي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ الخطة الأوروبية للاستثمار الخارجي. وتستند الخطة إلى تجميع الموارد العامة واستخدام المساعدة الإنمائية الرسمية لدعم الشركات الخاصة.

استمرت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية بأعمال الرصد والمناصرة المتعلقة بسياسات الاتحاد الأوروبي مع إصرارها منذ مسار برشلونة على شراكة تخدم التنمية وحقوق الإنسان والسلام والازدهار في بلاد البحر الأبيض المتوسط، مع ضمان المسؤولية والمساءلة المتبادلتين.

تعتبر الشبكة أن المراجعات السياسية التي قام بها الاتحاد الأوروبي محدودة. فالخطاب الأوروبي يركز على تحديات الإرهاب، واللجوء، والهجرة من منطلق أمني، مما يصعب تكوين شراكة حقيقية. علاوةً على ذلك، يركز التعاون على التجارة، والاستثمار، ودعم البنية التحتية، والطاقة، والقطاعات السياحية بالدرجة الأولى دون الأخذ بعين الإعتبار الاحتياجات التنموية لشعوب المنطقة.

"ينبغي على الإتحاد الأوروبي مراجعة التزامه بأجندة ٢٠٣٠ التنموية وأن يؤدي دوراً رئيسياً في إصلاح الاقتصاد العالمي والحوكمة العالمية والشركات. ينبغي لسياساته المتعلقة بالتجارة والتنمية والمساعدة أن تعالج بصفة خاصة عدم المساواة بين البلدان وداخلها وأن تعزز إقتران السياسات بالتنمية المستدامة وحماية حقوق الإنسان وأن تدعم الشفافية والمساءلة." زياد عبد الصمد المدير التنفيذي لشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية- ملاحظات في منظور الجنوب العالمي بشأن الأزمات الأوروبية.

### الأنشطة المنجزة:

أ) أصبحت الشبكة جزءاً من المركز الإقليمي بشأن الحوار المنظم، وتابعت مشاركتها الفاعلة في منتدى المجتمع المدني لدول الجوار الجنوبي حول الحوار المنظم. وتعقيماً على ورشة العمل الإقليمية لمنظمات المجتمع المدني الأورومتوسطية (EuroMed)، وبالتعاون مع نظراء من المجتمع المدني الأوروبي وشبكات من الجنوب، أصبحت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية جزءاً من المركز الإقليمي للحوار المنظم. بناءً عليه، ستشارك الشبكة في منتديات المجتمع المدني لعام ٢٠١٨، والاجتماعات الإقليمية، والأبحاث حول تأثير سياسة الاتحاد الأوروبي على المنطقة. في عام ٢٠١٧ كان للشبكة حضورٌ فاعل في منتدى المجتمع المدني واجتماعات دول الجوار الجنوبي (تونس من ٢٥-٢٧ ايار/مايو وبروكسل من ١٠-١٢ تموز/يوليو ٢٠١٧).

ب) أقامت الشبكة بالاشتراك مع شبكة سوليدار (SOLIDAR)، والفضاء الجمعي - المغرب، وشبكة سوليدار لمنطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط، وشركاء مغربيين اجتماعاً إقليمياً حول الشباب وفرص العمل في إطار مشروع "توفير العمل اللائق، والحماية الاجتماعية، وحرية تكوين الجمعيات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: تعبئة من أجل العدالة الاجتماعية ودعم وتشجيع دور منظمات المجتمع المدني، والحركات الاجتماعية، والنقابات العمالية المستقلة في الإصلاح والتغيير الديمقراطي." وانعقد اجتماع في الرباط في المغرب لمدة يومين في ٢٤ و٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر من عام ٢٠١٧. وأعطى الأولوية للشباب والشابات والعمال والعمالات في المنطقة، مع التركيز على



توظيف الشباب كموضوع رئيسي واجب تداوله في الشراكة العربية مع الاتحاد الأوروبي. وقد أجمع ممثلو المجتمعات المدنية خلال اللقاء على أن تمكين الشباب يبدأ بالتعرف على حاجاتهم وتحقيق وحمايتهم وحرياتهم. في المقابل، يتطلب التجاوب مع حاجاتهم فرصاً لبناء القدرات الموجهة وتنفيذ سياسات تسمح بإمكانات مستقبلية. ومن المهم جداً سماع الصوت الشبابي وتشجيع الشباب على تشكيل مستقبلهم بأيديهم. بالإضافة إلى ذلك، يجب تغيير المسار من برامج شبابية معزولة إلى نظرة شاملة إلى التنمية المستدامة واعتماد إصلاحات معنية بالتحديات الهيكلية على جميع الأصعدة، الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية منها.

(ج) رصدت الشبكة دور البنوك الأوروبية للتنمية وقدمت المداخلات في إطار التشاور التي اطلقت حول مشروع الإستراتيجية القطرية لمصر بالإشتراك مع المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والمبادرة المصرية للحقوق الشخصية. كما نشرت الشبكة ورقة موقف عن زيارة البنك الأوروبي للاستثمار إلى الأردن، مسلطاً الضوء على دور المجتمع المدني في التنمية. ورقة الموقف بنك الاستثمار الأوروبي: <http://www.annd.org/english/itemId.php?itemId=493> الرابط التالي:

(د) قدمت الشبكة مداخلات لاستشارات رسمية، مثيرةً هواجس المجتمع المدني بخصوص سياسات الاتحاد الأوروبي وعرضت الاقتراحات حول الإستشارات العامة عن أدوات التمويل الخارجي للإتحاد الأوروبي. وركز التقرير على:

• الآلية الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان والآلية الأوروبية للجوار وأهميتهما، وفعاليتهم، وتأثيرهما، واستدامتهما، وكفاءةتهما. كما تناول القيمة المضافة المتأتمية من الاتحاد الأوروبي، واندماجه، وثباته، وتكامله، وتأزره، ونفوده. ولاحظ التقرير بأنه مع تقلص المساحة المدنية في العديد من البلدان، يجب استخدام مساعدات الاتحاد الأوروبي المالية لخلق مجالات للفاعلين المدنيين، والنقابات العمالية، والمدافعين عن حقوق الإنسان، وغيرهم للمشاركة. علاوةً على أن المشاريع المخصصة والنهج القائم على المشروعات لا يعطي النتائج المرجوة. على أدوات التمويل أن تقوي مشاريع التنمية الوطنية الشاملة وخطط العمل الحقوقية. المقترحات متوفرة على الرابط التالي: <http://www.annd.org/data/item/pdf/500.pdf>

• مقترحات لتقييم العامل التجاري لاتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية بين الإتحاد الأوروبي وست دول متوسطة شريكة (الجزائر، ومصر، والأردن، ولبنان، والمغرب، وتونس). وتضمنت الورقة الأهداف والقضايا التي بني عليها التقييم، إلى جانب المنهجية المتبعة. فبالنسبة للأخيرة، استدعت الحاجة لإعادة النظر بالمنهجية ككل. لأن النموذج المتبع من قبل الإتحاد الأوروبي، نموذج التوازن العام القابل للحساب، يفترض انتقال العمال بين القطاعات والتوظيف الكامل. ولكن "موثوقية نتائج نموذج التوازن العام القابل للحساب مقيدة بمحدودية البيانات." أضف إلى ذلك أن الواقع العمالي في البلدان الشريكة لا يتماشى مع افتراضات النموذج المذكور. فحركة العمال بين القطاعات صعبة للغاية، كما أن نسبة البطالة عالية، ناهيك عن التحدي الذي يفرضه الاقتصاد غير النظامي. لذا لا يمكن تقييد التقييم اللاحق بنموذج التوازن العام القابل للحساب من دون الأخذ بالبطالة والعمالة الغير المهيكلة في العديد من البلاد الشريكة. المقترحات متوفرة على الرابط التالي: <http://www.annd.org/english/itemId.php?itemId=571>



## ٤. فعالية التنمية

تساهم منظمات المجتمع المدني بالعملية التنموية وتحقيق التغيير الاجتماعي عبر وسائل ديمقراطية، وسلمية، وتعددية مبتكرة. إلى جانب كونها أداة للإلتحام الاجتماعي، ولتقديم الخدمات، وتحريك المجتمعات للانخراط في العملية التنموية، وتعمل منظمات المجتمع المدني أيضاً على تمكين هذه المجتمعات من المطالبة بحقوقها في سبيل تحسين ظروفها المعيشية وبناء دولة ديمقراطية عادلة.

المجتمع المدني لاعب رئيسي وشريك فاعل ومؤثر في عملية فعالية التنمية، إلى جانب الحكومات الوطنية والمحلية والقطاع الخاص والمجالس النيابية. تحاول منظمات المجتمع المدني الوفاء بالشروط اللازمة لتحسين مشاركتها وزيادة تأثيرها على العملية التنموية والسياسية، مع الأخذ بعين الاعتبار أهمية الدور الذي تلعبه مع كل التحديات والمسؤوليات المترتبة عليه. من الممكن تحقيق ذلك من خلال التأكيد على مبادئ المساءلة الشخصية و"السعي لفعالية المجتمع المدني في التنمية".

### الأنشطة المنجزة:

أ) نشرت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية كتاباً عن تنفيذ مبادئ إسطنبول في ست دول عربية. كشفت الدراسة التي أطلقت في سنة ٢٠١٧ عن تطبيق مبادئ إسطنبول في ست دول (البحرين، ومصر، والعراق، والأردن، والسودان، وتونس) تفاوتاً في مستويات تطبيق هذه المبادئ بحسب البيئة الوطنية الراحية للتمكين، والإرادة السياسية، والمساحات المتاحة للحوار الوطني، وأخيراً وليس آخراً قدرة المجتمع المدني على تمكين نفسه عبر الوصول إلى الموارد والمعلومات. الكتاب متوفر على الرابط التالي: <http://www.annd.org/arabic/itemId.php?itemId=521>

ب) ستصدر الشبكة في عام ٢٠١٨ بحثاً عن التحديات التي تواجه فعالية التمويل التنموي ودور منظمات المجتمع المدني العربية، بقلم زينة عبلة. يدرس التقرير شروط التمويل التنموي في البلاد العربية ويوفر نظرة شاملة عن آلية هذا التمويل. كما يبرز القيود الموضوعية على التمويل التنموي الفاعل، بدءاً من القصور الكامن في نظام التعاون الإنمائي الدولي الذي يقوِّب التمويل الإنمائي. وقد خلص التقرير إلى عددٍ من التوصيات لمنظمات المجتمع المدني، ومن ضمنها:

- المحافظة على دورها وتقويتها في مجال رصد آليات التمويل الإنمائي وصنع السياسات.
- المشاركة في حوارٍ مع أصحاب المصلحة في مجال التمويل الإنمائي، ومنهم الحكومة، والقطاع الخاص، والمانحون، ومنظمات أخرى من المجتمع المدني في سبيل إعادة توجيه أي عملٍ تمويلي إنمائي نحو أولويات الرؤية التنموية.

علاوة على ذلك، يوصي التقرير بالتدقيق بالديون وربط الاقتراض بأهداف إنمائية، خصوصاً لصالح أعمال منظمات المجتمع المدني في المناصرة. على هذا الأمر أن يرفع مستوى الوعي عند المواطنين في ما يختص بالمساءلة ويجعل الضرائب تعمل لصالح التنمية. ويُذكر التقرير بضمنان وتيرة التنمية الفاعلة من خلال منظمات المجتمع المدني وتطبيق مبادئ إسطنبول. ختاماً، مع تزايد مشاركة القطاع الخاص في التنمية، يقترح التقرير على منظمات المجتمع المدني تقييم تأثير مشاريع القطاع الخاص، وإجراء حوار مع القطاع المذكور لضمان مكانة الأولويات التنموية.

ج) شاركت الشبكة في اجتماع شراكة منظمات المجتمع المدني من أجل فعالية التنمية في الذكرى السابعة لإقرار مبادئ إسطنبول، وذلك في بانكوك، تايلاند. نُظِم الاجتماع في الذكرى السنوية السابعة لتبني مبادئ إسطنبول. هذه المبادئ التي تلتزم بها وتشجعها الشبكة تمثل التزاماً هادفاً من قبل منظمات المجتمع المدني للتنفيذ العملي لمبادئ التنمية الفاعلة الأربعة، وهي الملكية الديمقراطية، والتركيز على النتائج، والشراكة الشاملة، والشفافية والمساءلة.

د) وبدورها كأمانة عامة إقليمية لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، شاركت الشبكة في اجتماعات لجنة التنسيق والمجلس العالمي لشراكة منظمات المجتمع المدني من أجل فعالية التنمية.



## ٥. المناصرة لدى صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي

تلعب المؤسسات المالية الدولية دوراً فعالاً ومؤثراً في الخيارات والقرارات المالية والاقتصادية الإقليمية والوطنية، ونخص بالذكر هنا صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي. وتعتبر الاقتصادات العربية الهشة التي تمر بمرحلة انتقالية ضحية إصلاحات مالية ونقدية عشوائية. من مسببات هذه الإصلاحات الاعتبارية توصيات وأفعال المؤسسات المالية الدولية التي تتجاهل الآثار الاجتماعية وأحياناً الإضطرابات السياسية المترامنة معها. وقد رصدت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية آثار توصيات المؤسسات المالية الدولية على المنطقة من وجهة نظر حقوقية وعلى أسس العدالة الاجتماعية. وقدمت الشبكة نتائج بحثها كما شاركت في إجتماع الربيع والإجتماع السنوي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

### الأنشطة المنجزة:

أ) شاركت الشبكة في إجتماع الربيع لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي من ٢١-٢٣ نيسان/ابريل والإجتماع السنوي لهما من ١٣-١٥ تشرين الأول/أكتوبر من عام ٢٠١٧ تبعاً. وأقامت الشبكة خلال إجتماع الربيع لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي حلقتي نقاش، الأولى عن صندوق النقد الدولي و"الاقتصادات العربية التي تمر بمرحلة انتقالية". والثانية عن البنك الدولي و"اقتصاديات الحرب والدول المجاورة". هدفت مجموعة النقاش لتحسين تأثير السياسات الاقتصادية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في خمسة من الأسواق الناشئة العربية (مصر، ولبنان، وتونس، والمغرب، والأردن)، وذلك من خلال إظهار الوقائع، والتحليل، والتوصيات الموجودة في "المادة ٤" التي نشرت مؤخراً. بالإضافة إلى ذلك، تم عرض تطلعات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأعمال الرصد فيها. خلال إجتماع الربيع، أتيحت الفرصة للشبكة للتواصل مع شركاء عالميين، حيث كان للشبكة وشركائها متحدثون في حلقات النقاش المشتركة عن الشبكة الأوروبية للديون والتنمية (EURODAD) وواقع عمل الإغاثة (شراكة منظمات المجتمع المدني لفعالية التنمية) و"تقييم التعاون التقني بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتحقيق أجندة ٢٠٣٠". وخلال الإجتماع السنوي، نظم منتدى المجتمع المدني ثلاثة نشاطات عن اقتصاديات الحرب والسلم في المنطقة واقتصاديات البلاد التي تمر بمرحلة تحويلية، والعدالة الاجتماعية، والتنمية المستدامة.

ب) إتمام الأبحاث الوطنية حول "المادة الرابعة" في مصر، ولبنان، والأردن، وتونس: تتعمق التقارير الوطنية بتحليل تبعات توصيات سياسة صندوق النقد الدولي المختلفة على بيئات البلدان وبدائلها. فعلى سبيل المثال في لبنان، وبالرغم من تأكيد تقرير المادة الرابعة للصندوق على تأزم الاقتصاد اللبناني بسبب إنحسار تدفق الودائع، وتقلص إيرادات الدولة، وهزالة النمو، اقتضت اقتراحات صندوق النقد على حلول قصيرة الأمد لإنقاذ الوضع الراهن، على أمل أن يتم حل انعدام الإستقرار الإقليمي قريباً. في السياق نفسه، أكدت تحاليل أن الإجراءات المفروضة من الصندوق على مصر تتناقض مع أهداف التعزيز المالي، لا وبل أدت إلى صعودٍ حاد في الفوائد المدفوعة على الدين العام، مما ساهم في زيادة عجز الموازنة. أما في تونس فقد أدت مقترحات المؤسسة المالية العالمية لإصلاح "مناخ الأعمال" وسياسة سعر الصرف، والدعم الغذائي، إلى زيادة التفاوت في نموذج التنمية واختلاله الوظيفي. الوضع عينه يتكرر في الأردن. فإصرار الصندوق على ترويج التقشف المالي من جهة، والتحرير التجاري من جهةٍ أخرى، أدى الى تضخيم تحديات الأردن على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، فتفشى الفقر والبطالة. طرحت التقارير الوطنية عدة اقتراحات لهيكلية بديلة للاقتصاد الكلي للمنطقة بعد الإنتفاضات العربية، ومنها:

- يجب ألا تلعب السياسة النقدية الدور الرئيسي في إدارة الاقتصاد الكلي، بل يجب أن توظف لإستيعاب السياسات المالية التوسعية وغير الدورية، وتضمن توفر السيولة والنمو النقدي الضروريين لتحفيز الاستثمار الخاص وتلبية الطلب المتزايد على المال.
- يجب أن تعطى البلاد العربية حيزاً سياسياً كافياً بلورة استراتيجية لإدارة سعر الصرف متمحورة حول تحقيق سعر صرف ثابت وتنافسي نسبياً.
- يجب أن يعمل صندوق النقد الدولي مع الحكومات العربية لوضع معايير للإنفاق العام على القطاعات الاجتماعية والاقتصادية الحيوية، ومعايير لسياسات الضريبة التصاعدية، تماماً كما يفعل الصندوق فيما يخص بوضع أهدافٍ لعجز الموازنة.
- إصلاح الإعانات المالية يجب أن يكون المرحلة الأخيرة من الخطة الإنمائية الاقتصادية المبنية على سياسة النمو القائم على الأجور، مدعوماً بزيادة الإنتاج عبر تشجيع القطاعات الإنتاجية، كجزء من إطار أوسع للسياسة الاقتصادية والصناعية.

التقارير الوطنية والنظرة الإقليمية الشاملة متوفرة على الرابط التالي: <http://www.annd.org/english/itemId.php?itemId=544>



## ٦. الاستعراض الدوري الشامل

تشارك شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية منذ عام ٢٠٠٩ في الاستعراض الدوري الشامل كوسيلة مناصرة، ومساءلة، و رصد. وتتبنى الشبكة مقاربة شاملة للاستعراض المذكور تتضمن الرصد الممنهج، وبناء الائتلافات والتوافق بين مجموعات المجتمع المدني، كما المتابعة والمناصرة. وتستخدم فرص المناصرة على المستوى الوطني ومستوى الأمم المتحدة خلال جلسات الفريق العامل للتمعن بمقترحات سياسية رئيسية تتناول الأسباب الجذرية خلف انتهاكات حقوق الإنسان. وتركز الشبكة في هذا الإطار على وضع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بحيث تتطلب هذه الحقوق معالجة الإخفاق المنهجي وإعتماد مقاربة تنموية جديدة.

### الأنشطة المنجزة:

أ) تم تقديم تقريرين مشتركين حول الاستعراض الدوري الشامل المتعلق بـ"إسرائيل" المقرر في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. وقد عملت الشبكة على تقريرين مشتركين عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التمكينية لجلسة "إسرائيل" خلال الإستعراض الدوري الشامل، مطالبة بنهاية فورية للاحتلال الإسرائيلي والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي يعاني منها الشعب الفلسطيني تحت هذا الاحتلال.

في الشق المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية من التقرير، عملت الشبكة مع المرصد - فلسطين على قضايا تشمل الصحة، والعمل، والتعليم، والحماية الاجتماعية للشعب الفلسطيني، كما الحق في مستوى لائق من المعيشة. وفيما يختص بالبيئة التمكينية، عملت الشبكة مع شبكات المنظمات الأهلية الفلسطينية والتحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين (CIVICUS) على الانتهاكات التي طالت حرية تكوين الجمعيات، والتجمع السلمي، والتعبير السلمي. وعرضت لحالات تظهر أن السلطات الإسرائيلية تعتمد تقويض بيئة عمل مجموعات المجتمع المدني الفلسطيني، كما رصدت ووثقت خروقاتٍ حقوقية.

ب) بدأت الشبكة في منتصف عام ٢٠١٧ بتنفيذ المشروع المدعوم من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان لرصد وتطبيق توصيات الإستعراض الدوري الشامل المتعلق بلبنان، خصوصاً المتعلقة بحقوق النساء الاقتصادية والاجتماعية. ويؤمن الإستعراض الدوري الشامل مجالاً لتحسين حقوق الإنسان في البلد المعني؛ كما يمكن النظر إليه كخطوة شاملة باتجاه تحقيق التزامات أوسع نطاقاً تصل لحد العالمية، تحديداً في إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان وخطة أجندة ٢٠٣٠. وفي سياق هذا المشروع، ركزت الشبكة على الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة الذي يعمل على الارتقاء بحقوق النساء الاقتصادية والاجتماعية وتفعيل منصات الحوار للمعنيين بهذه القضايا الحقوقية النسائية.

في العام ٢٠١٧ قامت الشبكة بالتالي:

- مراجعة عملية الإستعراض الدولي الشامل وتنفيذ التوصيات المتعلقة بحقوق النساء الاقتصادية والاجتماعية.
- تنظيم اجتماع تشاوري وطني في ١٢ أيلول/سبتمبر شارك فيه سبعة وعشرون شخصاً من منظماتٍ مختلفة، خصوصاً منظمات نسائية ومنظمات تعمل على تنفيذ توصيات الاستعراض الشامل.
- تنظيم ورشة عمل حول الضرائب في لبنان من منظور النوع الاجتماعي في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر حيث تناولت الموضوع من مقاربة حقوقية.

ج) شاركت الشبكة في إطلاق دراسة بعنوان "ما بعد الإجراء: الإستعراض الدوري الشامل كمحفز لنقاش عام عن حقوق الإنسان" في ١٧ آذار/مارس سنة ٢٠١٧ في مبنى الأمم المتحدة في جنيف. مما أتاح للشبكة مشاركة أفضل الممارسات والدروس المستفادة من المنطقة، وتوفير فرصة للتواصل مع مجموعاتٍ تعمل على الاستعراض في مناطق أخرى.



## ٧. البيئة التمكينية لمنظمات المجتمع المدني

رغم تصديق معظم الدول العربية على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، تبقى هذه الدول متخلفة عن التزامها حماية واحترام وتطبيق هذه الحقوق، وهي تنتهك بشكل دوري حرية تكوين الجمعيات، وحرية التجمع السلمي، وحرية التعبير، كما تنتهك حق الوصول إلى المعلومات والموارد. كما أن تقلص حيز السياسات للدول عاملاً سلبياً مؤثراً على عمليات صنع القرار. من شأن هذا أن يضيق الخناق على مشاركة الفاعلين المدنيين، ناهيك عن القيود المفروضة على الكشف عن المعلومات والمشاركة المدنية.

تعرف البيئة التمكينية "بظروف مترابطة (قانونية، وتنظيمية، ومادية، ومعلوماتية، وسياسية وثقافية) تؤثر على قدرة الجهات الفاعلة في مجال التنمية، كقدرة منظمات المجتمع المدني على الإنخراط في عمليات التنمية بطريقة مستدامة وفعّالة، بما فيها الظروف الداخلية والخارجية لهذه المنظمات المرتبطة بممارسات الحكومات والأحزاب المؤيدة لها." ترصد الشبكة البيئة التمكينية في المنطقة، وتأخذ على عاتقها أعمال المناصرة على الصعيدين الوطني والدولي، مسلطة الضوء على "الدور الرئيسي الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني في تمكين الناس من المطالبة بحقوقهم، وتشجيع المقاربة الحقوقية، ورسم السياسات التنموية وتحديد الشراكات، والإشراف على التنفيذ"، تماماً كما تضمنت المادة ٢٢ من نتائج إتفاق بوسان.

### الأنشطة المنجزة:

أ) رصد البيئة التمكينية في مصر عبر مشروع الصندوق الوطني للديمقراطية: فقد احتلت القيود المفروضة على المجتمع المدني في مصر أولوية في عام ٢٠١٧، بعد طرح قانون مثير للجدل عن المنظمات غير الحكومية في اواخر عام ٢٠١٦. ففي شباط/فبراير سنة ٢٠١٧ أصدرت الشبكة تحليلاً بعنوان "لماذا نرفض مشروع قانون الجمعيات الأهلية في مصر؟" للإضاءة على انتهاكات متنوعة يفرضها هذا القانون، من ضمنها انتهاك الدستور المصري. فبينما يعطي الدستور المصري للمواطنين حق تكوين الجمعيات والمؤسسات الأهلية على أساس ديمقراطي، ويؤكد على أن الجمعية أو المؤسسة تكتسب أهليتها القانونية والاعتبارية بالإخطار، خالف مشروع قانون الجمعيات هذا الإتجاه الدستوري في المادة ٨ حيث أصبح إنشاء الجمعيات بالإذن والتصريح وليس بالإخطار. هذا القانون القاسي، إلى جانب القيود المفروضة على الوصول إلى الموارد (كفتح حساب مصرفي، والتمويل الأجنبي، وغيرها)، برز في ٢٩ ايار/مايو عام ٢٠١٧.

عملت الشبكة من خلال مشروع للصندوق الوطني للديمقراطية بعنوان "مرصد الفضاء المدني" مع المجتمع المدني المصري، ورصدت أوضاع حقوق الإنسان والانتهاكات الممارسة ضدها. تم إطلاق موقع إلكتروني يوثق هذه الانتهاكات على العنوان التالي: <http://www.rightsmemory.org>. في إطار هذا المشروع، تم تنظيم اجتماع خبراء في ٢٨ و ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر في بيروت، حيث شارك خبراء رئيسيون آراءهم وتجاربهم في دور المجتمع المدني في البيئة الإقليمية المتغيرة، خصوصاً بعد الانتفاضات العربية. وركز الخبراء على حاجيات وضروريات المجتمع المدني في المنطقة خلال هذه المتغيرات، مع الأخذ بعين الاعتبار التحديات والفرص على الصعيد السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي. وأحد المسائل الأساسية في النقاش كانت دور المجتمع المدني السياسي. كما نوقشت المكونات الأساسية لنموذج التنمية، والرؤية التنموية للمجتمع المدني. وتطرق الخبراء إلى البيئات المتنوعة للمجتمع المدني في المنطقة، والتحديات التي تواجه استقلاليتها (كالوصول إلى الموارد)، وبناء التحالفات.

ب) أصدرت الشبكة كتاباً عن البيئة التمكينية للمجتمع المدني في المنطقة العربية (<http://www.annd.org/data/file/files/enabling%20environment-arb.pdf>)، لإلقاء نظرة شاملة على أوضاع منظمات المجتمع المدني الحالية في تونس ومصر، ولبنان، والعراق، وسوريا، وفلسطين. يضيء هذا البحث على تأسيس منظمات المجتمع المدني ونجاحاتها والتحديات التي تواجهها من خلال مؤشرات وحالات قطرية محددة. ويلحظ أن العلاقة بين الديمقراطية وحق تشكيل الجمعيات قوية للغاية. وهناك حاجة لدعم وتشجيع النقاشات السياسية والاجتماعية المتعلقة بالبيئة الممكنة. يتضمن الكتاب عدة مقترحات لإنعاش عمل منظمات المجتمع المدني في المنطقة من أجل ترسيخ قيم العدالة، والمساواة، والتنمية المستدامة.



ج) ساهمت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية في مرصد التحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين (CIVICUS) بإلقاء الضوء على تطورات الفضاء المدني في المنطقة العربية. فالشبكة شريكة إقليمية لأبحاث مرصد التحالف حول الفضاء المدني. ويؤمن المرصد تصنيفاً لحالة الفضاء المدني في كل بلد في العالم، مبنياً على عدة مصادر من المعلومات التي يتم تحديثها دوماً، وأخبار عن آخر التطورات في كل بلد، ويتيح سماع صوت السكان المحليين ومنظمات المجتمع المدني. في العام ٢٠١٧، أضافت الشبكة ليبيا إلى أعمال الرصد، بعد المغرب، ومصر، وتونس، والأردن، وفلسطين، ولبنان، والسودان. وقد تم نشر تسعة وعشرون تحديثاً على صفحة المرصد، بالإضافة إلى نشر مقابلات مع ناشطين في المجتمع المدني، عكست مواضيع محددة من الأردن، وتونس، ومصر، وفلسطين، متيحةً المجال لتعزيز التضافر الدولي. فعلى سبيل المثال، أجريت مقابلة مع شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية عن إضراب المعتقلين الفلسطينيين عن الطعام لنشر معلوماتٍ عن انتهاكاتٍ لحق الشعب الفلسطيني بتقرير المصير. على نحوٍ مماثل، ركزت المقابلة مع الجمعية المصرية لتعزيز المشاركة المجتمعية على حظر السفر المفروض على ناشطين مصريين في المجتمع المدني، والقيود المفروضة على الوصول للموارد والتمويل الأجنبي.



## ٨. الأسبوع الدراسي حول التجارة، والاستثمار، وسياسات الاقتصاد الكلي

تنظم الشبكة منذ العام ٢٠١٢ أسبوعاً دراسياً بالتعاون مع مركز الجنوب وشبكة العالم الثالث، يتيح لباحثين وباحثات من المنطقة العربية توسيع معرفتهم/ن وخبراتهم/ن في سياسات التجارة، والاستثمار والاقتصاد الكلي، من خلال عروض موجزة من خبراء مثل مارتن خور، المدير التنفيذي لمركز الجنوب واقتصادي مشهور عالمياً، وريشارد كوزل-رايت، مدير قسم الاستراتيجيات العالمية في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. ويفسح الأسبوع الدراسي المجال للباحثين/ات لمناقشة القضايا الأساسية في المنطقة. كما يتشاركون/ن خبراتهم/ن على المستوى القطري ويتواصلون/ن بين بعضهم/ن البعض. وقد أنشأت الشبكة صفحة تواصل اجتماعي للمشاركين/ات لتشجيع هذا التفاعل والتبادل حول قضايا التجارة والاستثمار، ونشر معلومات إضافية مبنية على الأبحاث المعمول بها.

### الأنشطة المنجزة:

تم تنظيم الأسبوع الدراسي الخامس من ٤ إلى ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ حيث انضم إثننا عشر باحثاً وباحثة وناشطاً وناشطة من ست دول عربية إلى الأسبوع الدراسي في عام ٢٠١٧، وشاركوا/ن في نقاشات معمقة مع خبراء ومتخصصين حول مواضيع مختلفة، ومنها أهداف التنمية المستدامة، والاقتصاد العالمي، ومعاهدات الاستثمار، والدين، والملكية الفكرية، والإبداع، والصحة، والنوع الاجتماعي (الجنس)، الطعام والبذور، وحقوق الانسان والأعمال، بالإضافة إلى العديد غيرها من المواضيع. وسلطت مداخلات الباحثين/ات والخبراء والخبيرات الضوء على الحاجة الملحة لمراجعة الاتفاقيات التجارية والاستثمارية التي تقلص دور الدولة في المنطقة وتفرض الحواجز على نقل التكنولوجيا، كما تروج لسلطة الشركات وتضع المصالح الخاصة فوق حقوق الإنسان.

تم تنظيم جلسة تقييم فتحت المجال للباحثين/ات للتعبير عن رغباتهم/ن والسعي للقيام بأبحاث تجمع بين اهتماماتهم/ن. كما تم اقتراح دراسات لمقارنة أوضاع العمالة غير المهيكلة في المنطقة العربية، وأخرى عن تأثير الاستثمار على القطاع الريعي، بالأخص على صافي الخسارة وصافي الربح في المنطقة. ومن الأفكار المقترحة، تنظيم ورشة عمل تضم كل المشاركين/ات في أسابيع الدراسات السابقة. وتعتزم الشبكة تعديل الأسبوع الدراسي لعام ٢٠١٨ ليتجانس مع نتائج تقييم ٢٠١٧ مع الأخذ بعين الاعتبار نتائج السنوات السابقة، وهذا لضمان تلبية البرنامج لإحتياجات المشاركين.

## ٩. العدالة الضريبية

تعتمد معظم الأنظمة الضريبية في البلدان العربية على عائدات مالية ثابتة ومتنوعة المصدر، ولكن بمستويات أقل من العديد من بلدان الأسواق الناشئة والبلدان النامية. كما تشكو الأنظمة الضريبية من مستوى متدنٍ من التصعيد، ولا تدعم الفرص المتساوية بين الشركات. أضف إلى ذلك أن هذه الأنظمة معقدة، مما يصعب عملية الإدارة الضريبية. فتعدد الإعفاءات الضريبية وكلفة الضرائب تحد عادةً من تطبيق العدالة في إدارة هذه الأنظمة. فتركيز الضرائب على الدخل الشخصي والضرائب التجارية يقلل من قدرتها على إعادة توزيع الدخل، بينما الضريبة على الثروة، كالضريبة العقارية، تلعب دوراً محدوداً في تحريك الموارد المالية في هذه الدول. أضف إلى ذلك عدم تكافؤ توزيع الأعباء الضريبية على جميع النشاطات الاقتصادية وعبر جميع شرائح المجتمع، من ضمنها الرجال والنساء، بسبب غياب الأليات اللازمة أثناء إعداد السياسات، كالميزانية المراعية لمنظور النوع الاجتماعي أو الجنساني.

### الأنشطة المنجزة:

أ) نظمت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية ورشة عمل إقليمية حول العدالة الضريبية والمساواة بين الجنسين في الأنظمة الضريبية في المنطقة العربية في عمان من ٢٠ إلى ٢١ اذار/مارس من عام ٢٠١٧، واطلقت "الائتلاف الإقليمي للعدالة الضريبية". هدفت ورشة العمل إلى تحليل ونقد الأنظمة الضريبية في البلدان العربية، للمساهمة في تطوير سياسة اجتماعية واقتصادية عادلة، وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والمساواة، وتعزيز دور المجتمع المدني وتدخلاته بهذا الموضوع. بعد نقاشات معمقة، تم الإعلان عن ائتلاف إقليمي للعدالة الضريبية. وبلور المجتمعون الوثيقة المرجعية للائتلاف، وجرى خلال النقاشات استعراض استراتيجيات وأدوات عمل الائتلاف ومنها: التأييد والمناصرة، بناء القدرات، التشبيك والعضوية، القضايا البحثية، التركيبة والهيكلية. كما اتفقت المؤسسات المشاركة على أهمية وضرورة إطلاق الائتلاف، والذي يعمل كإطار تنسيقي وتواصل من أجل المساهمة في تحقيق العدالة الضريبية في المنطقة العربية، ويستند على استراتيجيات البحث وإنتاج المعرفة، وبناء القدرات، والتشبيك والتنسيق، وجرى تكليف اللجنة التأسيسية للائتلاف بمتابعة التوصيات الناتجة عن الورشة الإقليمية، ومن الجدير بالذكر أن اللجنة التأسيسية تشمل كل من شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية- فلسطين، مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية- الأردن، والمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

ب) نظمت الشبكة في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ مشاوراً وطنية حول الضرائب في لبنان، تم خلالها تقديم بحثين؛ الأول للباحث نبيل عبدو بعنوان "العدالة الضريبية في لبنان"، والثاني للباحثة فرح قبسي عن "العدالة الجندرية في النظام الضريبي اللبناني". وأظهر البحث أن الثقل الضريبي في لبنان يقع بشكل كبير على عاتق أصحاب الدخل المنخفض والمتوسط نتيجة غياب السياسات العامة الملائمة. مثلاً، يقل العبء الضريبي جداً على القطاعات ذات الأرباح العالية، مما يظهر عدم موازنة القوى في الاقتصاد اللبناني، حيث تعفى النخبة من أصحاب الاستثمارات المالية والعقارية من الضرائب، على عكس الصناعيين. هذا أحد المؤشرات التي تعكس الغبن في السياسات الضريبية المحلية التي تستخدم كوسيلة لجني الموارد ونقل الثروة من الفقراء إلى الأغنياء بدلاً من إعادة التوزيع. إضافة إلى ذلك، تشكل النساء العاملات في القطاع غير النظامي ٥٧% تقريباً من إجمالي القوة العاملة النسائية، كما تتراوح مشاركة النساء في سوق العمل بين ٢٣% و٢٧% مقارنةً ب ٧٣% للرجال، فمعظم النساء يزاولن أعمالاً غير مدفوعة في المنازل. هذا، بدوره، من أحد الأسباب العديدة وراء تأثر النساء أكثر من الرجال بغياب العدالة الضريبية.

ج) قدمت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية ورقتي بحث عن الأنظمة الضريبية في عددٍ من البلدان العربية من منظور العدالة الاقتصادية والاجتماعية، خصوصاً في لبنان، مصر، الأردن، وفلسطين؛ والعدالة الجندرية في لبنان، مصر، وتونس. تكمل هاتان الدرستان أعمال مناصرة الشبكة التي بدأت من حوالي السنة ونصف، بالتعاون مع منظمة كريستيان أيد (Christian Aid) وبدعم من مؤسسة فورد (Ford Foundation) حول السياسات الضريبية في المنطقة العربية وتبعاتها الاقتصادية والاجتماعية. كما هما متممتان لدراسة أعدتها الشبكة مع شركائها في عام ٢٠١٤ لمقارنة الأنظمة الضريبية في ستة بلدان عربية، هي مصر، الأردن، فلسطين، لبنان، تونس، والمغرب.



## ١٠. تعزيز الحوار الاجتماعي في بلاد منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط

أظهرت التغيرات السياسية الكبرى التي بدأت في عام ٢٠١١، وأثرت بشكل أساسي على بلدان جنوب المتوسط، محدودية السياسات الاقتصادية والاجتماعية المتبعة وسلطت الضوء على الحاجة الملحة للقيام بإصلاحات مؤسساتية. وتم إطلاق مشروع ريادي لتعزيز الحوار الاجتماعي في بلاد منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط في المغرب، تونس، والأردن. وتشارك شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية بهذا المشروع الممول من الاتحاد الأوروبي مع الاتحاد العربي للنقابات، والاتحاد المتوسطي للمؤسسات (BusinessMed)، معهد الاتحاد الإيطالي للتعاون والتنمية (ISCOS)، بروجيتو سود (Progetto Sud)، الجمعية البرتغالية الصناعية (AIP)، سوليدار (SOLIDAR)، المجلس الوطني للعمل في بلجيكا (CNT Belgium)، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في المغرب (CES Morocco). ويتطلع المشروع للوصول إلى التغيير المرجو في مواقف ومؤهلات المجموعات المعنية تجاه مبادئ وممارسات الحوار الاجتماعي. ويمكن التأكد من هذه التغيرات من خلال نتائج محددة.

### الأنشطة المنجزة:

أ) تم تنظيم ورشة عمل وطنية لتنمية القدرات في المغرب في ٧ و ٨ تموز/يوليو ٢٠١٧. وأقيمت الورشة بالتعاون مع الفضاء الجمعي بهدف بناء قدرات الفاعلين المحليين على التعرف إلى مضمون وممارسات الحوار الاجتماعي الاقتصادية، الاجتماعية، القانونية، والتنظيمية، والتحديات المؤسساتية التي تواجهه. وعقدت جلسة ل طرح الأفكار حول الحوار الاجتماعي سمحت بتقييم مستوى معرفة المشاركين، قبل التوسع بالمواضيع الرئيسية كدور الدولة، مراحل الحوار، والتحديات الموجودة. تم العمل على بناء قدرات المفاوضين، وكيفية إقامة عملية التفاوض، ومرحلة ما بعد التفاوض، مما أغنى معرفة المشاركين.

ب) تم تنظيم ورشة عمل إقليمية حول حقوق العمل وحقوق الإنسان في ٢٣ و ٢٤ أيلول/سبتمبر من عام ٢٠١٧. وقد سعت الورشة التي أقيمت بالتعاون مع اتحاد المرأة الأردنية إلى فتح نقاش حول المقاربة الحقوقية لقضايا العمال والعمالات، خصوصاً بما يتعلق بتربط حقوق الإنسان بحقوق العمل، في الأردن، والمغرب، وتونس. كما أضاءت الورشة على القضايا الحاسمة التي يمكن أن تبناها منظمات المجتمع المدني لتحسين حقوق العمال، واقترحت توصيات ومواقف يمكن العمل بها خلال لقاءات الحوار الاجتماعي المرتقبة. وأجمع المشاركون على مناقشة المواضيع التالية خلال جلسات الحوار الاجتماعي المقبلة مع الحكومة، ونقابات العمال، ومنظمات أصحاب العمل:

- تصحيح الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية والعمل بها، خصوصاً الإتفاقية ٨٧ عن الحريات النقابية وحق التنظيم.
- القضاء على التمييز الظاهر والضمني ضد المرأة في تشريعات العمل.
- القضاء على التمييز الظاهر والضمني ضد الأشخاص ذوي الإعاقة في تشريعات العمل.
- تأسيس نظام حماية اجتماعية عالمي لجميع الأشخاص، بغض النظر عن مكانتهم في سوق العمل.

ج) عقد اجتماع حول سياسات التجارة والاستثمار في دول جنوب المتوسط في ٢٣ و ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ في المغرب، بالتنسيق مع سوليدار والفضاء الجمعي. إنصب الاجتماع على الوصول إلى عدة توصيات متعلقة بالتجارة والاستثمار يمكن استخدامها في حوارات اجتماعية مستقبلية أوسع في البلدان المعنية. الاجتماع كان فرصة لتبادل الأفكار حول مشهد التجارة العالمية، في ضوء الاجتماع الوزاري المصغر لمنظمة التجارة العالمية الذي أقيم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. ونظر المجتمعون في دور مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) فيما يتعلق بانتظام أجندة التجارة والتنمية. وتعمقت الندوة بالسياسات الإقليمية للتجارة والاستثمار وعلاقتها بالاتحاد الأوروبي. وقدمت نظرة عامة عن سياسات حل الخلافات والتباينات بين الإجراءات المختلفة. الحالات الوطنية من البلاد المشاركة سمحت بتحليل مقارن، تعرف ممثلو المجتمع المدني من خلاله إلى إمكانية التدخل ودور الحوار الاجتماعي في هكذا مفاوضات.

د) تم تنظيم سلسلة من الورشات لبناء القدرات المواضيعية المتعلقة بالتنمية المستدامة. بدأت السلسلة الثانية من أعمال تنمية القدرات الوطنية بورشتي عمل في تونس. أقيمت الورشة الأولى كجزء من عمل شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية المتعلق





بالحوار الوطني حول جدول أعمال التنمية المستدامة، وتم تنظيمها من قبل منتدى العلوم الاجتماعية التطبيقية. وتم ربط الورشة بمجريات برنامج تعزيز الحوار الاجتماعي في جنوب المتوسط (SOLiD) للتحضير لتنمية القدرات الوطنية في أجنحة ٢٠٣٠، من خلال دليل شامل معد من قبل الشبكة وموجه نحو المجتمع المدني، النقابات العمالية، وأعضاء البرلمان. وانعقدت ورشة العمل التحضيرية في العشرين من تموز/يوليو ٢٠١٧، بالتعاون مع منتدى العلوم الاجتماعية. وضمت حوالي ٣٥ خبيراً وفاعلاً من المجتمع المدني، النقابات العمالية، واكاديميين وناشطين. بالنسبة للتدريب، وبالتعاون مع منتدى العلوم الاجتماعية التطبيقية، تم تنظيم ورشة عمل في تونس حول أهداف التنمية المستدامة ودور الحوار الاجتماعي في تنفيذها في ٢١ و٢٢ كانون الأول/ديسمبر، ٢٠١٧. شارك في أعمالها ممثلون عن المنظمات غير الحكومية ونقابة العمال التونسية. وغطت الورشة عدداً من المواضيع ذات الصلة بأجنحة التنمية المستدامة.



## ١١. وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الخدمات في لبنان

يعتبر الأشخاص ذوي الإعاقة والإصابات المجموعة الأكثر تهميشاً وضعفاً بين اللاجئين السوريين في لبنان. وهم الأكثر عرضةً لمخاطر العنف، الإستغلال، التمييز، والإقصاء. وهم يواجهون تحديات يومية تمنع وصولهم إلى خدمات تلبية احتياجاتهم الأساسية، كالخدمات الصحية الأساسية. فحق الوصول إلى الرعاية الصحية غير متوفر لكثير من اللاجئين وذوي الإعاقة، بسبب النقص في الخدمات الصحية الملائمة والمتخصصة، وإقصاء الأشخاص ذوي الإعاقة من برامج المساعدات الإنسانية في لبنان.

بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٦، نفذت الشبكة مشروعاً محدداً لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة والإصابات من الشعب السوري الذي تأثر بالأزمة، ودعم منظمات المجتمع المدني المعنية باللاجئين السوريين ذوي الإعاقة. وفي عام ٢٠١٧ أطلقت الشبكة مشروعاً رائداً يعمل على تحسين تمثيل ومشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة بالتدخل الإنساني، من أجل تلبية احتياجاتهم، وتحسين ظروف معيشتهم ووصولهم للخدمات.

### الأنشطة المنجزة:

أ. تم تحضير وتقديم موجز السياسات عن وضع الأشخاص ذوي الإعاقة وكيفية تسهيل حصولهم على الرعاية الصحية في لبنان. يركز موجز السياسات هذا على دراسة أجرتها شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية مع مجموعات غير رسمية من الأشخاص ذوي الإعاقة، المتمركزين في محافظتي البقاع والشمال في لبنان. تناول الموجز الحواجز التي تمنع ذوي الإعاقة من الوصول إلى الرعاية الصحية في لبنان، ومن بينها الأسباب المادية، ونقص التغطية لبعض خدمات الرعاية الصحية، وقلة الخدمات المتخصصة، أو عدم توفر المعلومات عن خدمات الرعاية الصحية. قدمت نتائج البحث إلى صانعي السياسات ومقدمي الخدمات في جلسة نقاش تم اعدادها لاحقاً، مرفقةً بلائحة توصيات، ومن ضمنها:

- تطوير منهجية موحدة لتصنيف الإعاقة وحالاتها من قبل جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بشكل يعكس تنوع الأشخاص ذوي الإعاقة في لبنان.
- التمويل المنصف والمستمر لخدمات الرعاية الصحية للأشخاص ذوي الإعاقة بالإستناد إلى دراسة شاملة للحاجات الأساسية وفقاً لمعايير مقبولة دولياً.
- تفعيل نظام المراقبة والمساءلة بين جميع العاملين في الشأن الإنساني بمن فيهم وزارة الشؤون الاجتماعية والمنظمات الإنسانية لضمان تقديم خدمات الرعاية بجودة عالية.
- قيام الوزارات والجهات المانحة بتحميل مراكز ومؤسسات الرعاية الصحية مسؤولية التجهيز الهندسي لمراكز ومؤسسات الرعاية الصحية مع تدريب العاملين فيها وتنمية قدراتهم حول كيفية التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة. وبالإضافة إلى ذلك، على الوزارات والجهات المانحة أن تتأكد من توفير الخدمات المتخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة في هذه المراكز والمؤسسات.
- إعداد دليل إرشادي حول جميع خدمات الرعاية الصحية المتوفرة للأشخاص ذوي الإعاقة، من أجل تزويدهم بالمعلومات ذات الصلة وتسهيل وصولهم إليها.

النص الكامل للدراسة متوفر على الرابط التالي: <http://www.annd.org/english/itemId.php?itemId=568>